### كل المبررات المطروحة عن قصر باعهما في الشؤون العسكرية مجرد حجج واهية

# اولمرت وبيرتس فشلا في الامتحان العسير وعليهما مغادرة الحكومة للبيت

■ لجنة تحقيق لشؤون الحرب التي انتهت ( ؟ ) لتوها ربما لن تقوم. ففي هذه الاثناء لم تجتمع الكتلة السياسية الحرجة اللازمة لتشكيلها. ولكن منذ الان يمكن التمييز بوضوح لزعمين اساسيين للمسؤولين الكبيرين اللذين من المحتمل أن تحقق اللجنة معهما. فحتى لو أعلن رئيس الوزراء أول امس في الكنيست بانه هو وحده يتحمل المسؤولية (وحتى لو كان بوسعه دوما ان يقول، وعن حق، بان مسؤوليته هي مسؤولية الحكومة برمتها)، فها هي من محيطه ومن محيط وزير الدفاع تتصاعد اتهامات كبيرة في اتجاهين: ضد من سبقهما وضد مرؤوسيهما.

للوهلة الاولى، ليس بلا أساس قرائني. فلا ريب أن تعاظم حزب الله في لبنان جرى بزخم كبير منذ أيار (مايو) 2000، في عهد حكومتي باراك وشارون. ولا ريب أنه في كل هذه الفترة، في ظل وزراء الدفاع باراك، بن اليعيزر وموفاز، لم يتزود الجيش الاسرائيلي بوسائل مناسبة لصد الكاتيوشا. كما أنه لا ريب أنه منذ ست سنوات على الأقل لم تستعد اسرائيل للعناية بالسكان المدنيين على نطاق واسع ممن يتعرضون لتهديد الصواريخ. وبالطبع، فان اختبار النتائج يفيد بان رئيس الاركان وقسما لا بأس به من الضباط الكبار لم يعملوا بافضل ما يستطيعون.

بمعنى أن اولمرت وبيرتس يمكنهما أن يشرحا بانه محظور الآن ان يجلسا في قفص الاتهام الجماهيري وحدهما، وعلى أي حال ينبغي توزيع كعكة العقاب بينهما وبين شركائهما في الماضي وفي الحاضر. ناهيك عن ذريعة اخرى هي ايضا هُمس بها هنا وهناك: الحرب اندلعت في المائة يوم الاولى لولاية الرجلين في منصبيهما الحاليين، قبل أن ينهيا فترة التدريب الاولية، ومن يتوقع من ثنائي مدني عديم التجربة ان يتصديا كما ينبغي مع إرث كبير ومع خطط جنرالات على حد سواء؟

لرئيس الوزراء بالتأكيد لا يوجد ما يبرر التعلق بالعذرية الاستراتيجية. فقد دخل الحكومة في آذار (مارس) 2003، قبل أكثر من ثلاث سنوات، وفقط بعد أن وُعد بان يكون رقم 2 لشارون، ومنذئذ كان يمكنه وينبغي له أن يطلع على كل المشاكل العسيرة التي انكشفت بكامل خطورتها في الايام الـ35 الاخيرة. وكان شريكا كاملا في مسؤولية الحكومة السابقة عن كل ما جرى ولم يجر في المجالين السياسي والامني ( بما في ذلك، ضمن أمور اخرى، عن التقليص في الميزانية العسكرية وعن تعيين دان حلوتس رئيسا للاركان).

كما أن عمير بيرتس هو الاخر ليس بالضبط رضيعا وجد نفسه فجأة في واقع وحشي. صحيح أنه جاء الى مكتب وزير الدفاع فقط بعد نتائج الانتخابات والمفاوضات الائتلافية منعت عنه حقيبة المالية، ولكن طلبه الحقيقي ـ على الاقل المعلن ـ كان رئاسة الوزراء. ولهذا فهو مطلوب منه أن يستعد مسبقا للصمود في هذا التحدي فاذا لم يكن يفهم «الالف باء» الجماهيري هذا فمن يشكو؟

وفضلا عن كل هذه الامور، في 12 تموز (يوليو)، وبعد ذلك، تلقى رئيس الوزراء ووزير الدفاع راتبيهما كي يقررا ما يفعلان في الواقع القائم ـ مع الجيش الاسرائيلي كما هو، مع الجبهة الداخلية كما هي، ومع كل الاختلاف والتحفظات، مع حزب الله كما هو. كان عليهما، بحكم منصبيهما اللذين أخذاهما على عاتقهما طوعا، أن يعرفا هذا الواقع وأن يفكرا بتمعن بخطواتهما بما يتناسب مع ذلك. ودون اي صلة بالبدائل الافتراضية او بما أولدتها.

وفقا لكل المؤشرات فقد فشلا في هذا الاختبار العسير ولهذا فان عليهما أن يذهبا الى البيت.

عاموس كرميل
كاتب يساري
(يديعوت احرونوت) ـ 2006/8/16

### بدون تحقيق او عتاب وبناء على فحص السلوك:

# يجب على حلوتس الاستقالة فورا

■ أمر واحد لا بد أن يكون واضحا، دون جيش ممتاز، مستعد في كل لحظة لمواجهة العدو، فانه لا يوجد لدولة اسرائيل أي احتمال للتواجد في المنطقة على طول الوقت. مع مثل هذا الفهم العميق، يشترك هؤلاء الذين يعتقدون بأنه لا بد من الانسحاب التام من كل الاراضي التي احتلتها اسرائيل عام 1967، وكذلك الذين يعتقدون بأنه يحظر التنازل عن أي متر من الارض. إن الديمقراطية الاسرائيلية تقوم على أساس وجود جيش اسرائيلي قوي، تحافظ قياداته على قدراته عن طريق التدريبات، وتزويده بالتجهيزات والروح القتالية، وكأن الحرب قد تقع في كل لحظة.

لذلك، دون توجيه الاتهام، أو تحميل المسؤولية فقط على أكتاف رئيس الاركان، دان حلوتس، فانه على ضوء فحص السلوك، والاستعداد والنتائج، يجب على حلوتس الاستقالة فورا. هذه الاستقالة كان يجب أن تحدث حتى قبل بداية هذا الفحص وهذه التحقيقات، وذلك ليس للتأكيد على جدية وخطورة الاوضاع، وأنه لا يوجد فشل دون تحمل للمسؤولية، وأنه لا يوجد فشل يمكنه أن يتخفى وراء انتصار سخيف.

حقيقة أن رئيس الاركان وجد وقتا كافيا لبيع جميع أسهمه بتاريخ 7/12 ظهرا، أي بعد ثلاث ساعات فقط من اختطاف الجنود، لا يمكن التسامح معها، وتحملها من كل زاوية ممكنة. فعندما نتحدث عن شخصية عامة، رفيعة المستوى من النوع الذي أُلقيت على عاتقه مسؤولية ومصير الشعب الاسرائيلي، وكذلك مصير اولئك الجنود المخطوفين، والجنود الذين خرجوا لانقاذهم وقُتلوا، لا يمكن التحدث عن «مجرد» النزول الى الخصوصيات. إن تصرفات رئيس هيئة الاركان في حياته الخاصة تفيدنا بمدى قدرته على القيادة في حياته العامة. فاذا كان رئيس هيئة الاركان قد وجد وقتا كافيا في لحظات مصيرية كهذه، عملية ونفسية، لكي يعالج قضايا من هذا النوع، فان هذا يكفي لكي يتوقف عن ممارسته لمهام رئيس الاركان. إن الاحساس المتراكم من أن رئيس هيئة الاركان قد تفرغ في نفس اليوم المرير لكي يبيع أسهما، وأن وزير العدل الاسرائيلي قد تفرغ في نفس اليوم لكي يتصور ويأخذ رقم هاتف موظفة في الحكومة، تبين فيما بعد أنها اتهمته بالتحرش الجنسي، فان هذا يعتبر احساسا يدفع الى اليأس بأنه ليس للجمهور من يعتمد عليه.

اذا قرر رئيس هيئة الاركان الاستقالة فانه يثبت، وبتأخر مؤسف، أنه يفهم ماذا يحدث في اسرائيل خلال الشهر الأخير، وأن جلوسه أمام صحافيين لاجراء مقابلات معه في التلفاز في أوج اللحظات التي كان قد اشتد فيها القتال يوم السبت الأخير، ومن خلال مصداقية مميزة، وكأنه يكرس كل الوقت للادارة الفذة التي أظهرها طوال مدة ولايته، فلو كان لمثل هذا السلوك الفظ أي غطاء، فانه لا شك كان سيكون سلوكا ناجحا. وأن آلاف الجنود الذين كانوا يعملون تحت قيادته، والذين هم الآن في طريقهم الى البيت، وهم بأغلبيتهم يعتبرون الجيش، بالنسبة اليهم، ليس مهنتهم الأساسية، وأنهم قد جُندوا حسب الأمر ((8 وذلك، فقط، لانهم منحوا ثقتهم لرئيس هيئة الاركان، فانهم يروون قصصا تقشعر لها الأبدان، ويقف لها شعر الرأس من الفشل اللوجستي، والبلبلة والتشويش في الأوامر، ومن مستودعات اسلحة فارغة، وعمليات عسكرية ليس لها أهداف واضحة وتدريبات هدفها اعدادهم لقتال ليس صحيحا.

اذا كان جهاز المخابرات العامة قد زود الجيش بمعلومات دقيقة للغاية عن حزب الله قبل بداية الحرب، فان الفشل يعتبر في عدم الاستعداد الخاص داخل الجيش لمواجهته. واذا كانت المخابرات العامة قد فشلت في معرفة وتقدير قدرات حزب الله الحقيقية، ففي هذه الحالة كذلك، فان رئيس الاركان لا يستطيع الاستمرار في أداء وظيفته. إن حكومة اسرائيل كلها لن تُنظف نفسها من هذا الفشل، ولكن، وقبل كل شيء، يجب على رئيس هيئة الاركان أن يذهب.

أسرة التحرير/ افتتاحية
(هآرتس) ـ 2006/8/16

### قتل 200 فلسطيني اثناء عملية «الحرب المفتوحة»

# الجيش لا يستطيع الانتصار في حرب صغيرة مع الفلسطينيين.. وعلينا تغيير السياسة

■ هذه بداية فترة جديدة، سواء اذا اعترفنا بذلك في الوقت الملائم، أو بعد دفع ثمن العمى المتكرر بصورة سريعة. خرجت في هذا الشهر ظواهر لم نعهدها من قبل ولم تصل في أي مرة الى مستوى الوعي الوطني من جحورها السوداء. ولكن هذه الظواهر كلها تقريبا كانت مسجلة بصورة ظاهرة لكل من أراد أن يدقق فيما يوجد داخل المغارة. من المعزي للنفس أن نقول مثلما قال رئيس وزرائنا الفهلوي، أن الله قد أحسن لنا عندما جاءتنا هذه الحرب في موعد مبكر. هي لم تتمخض عن بنود التغير الضروري المترتب على ذلك في الحياة الاسرائيلية. الحرب خطفت أبصارهم في أضواء جديدة. وهذه الأضواء هي باختصار:

1 – لم يتضح في أي مرة حتى بعد 1973 متى يتوجب أن ينتهي عهد الاعتماد على الجيش كحل سحري للمشاكل المتعلقة بالأمن القومي. ولم تمر في أي مرة مثل هذه المدة القصيرة بين التصريحات التهديدية والوعيد لما سنفعله بالأنذال في الطرف الآخر وبين ارتسام النظرات المفزوعة أمام انهيار الوعود. هذا التبصر يجب أن يقود الدولة ويحدد سياستها في قادم الايام. ليس لأن الجيش ـ أو قيادة هيئة الاركان ورئيس الوزراء بالتحديد ـ قد فشلوا في تحقيق أهداف الحرب في هذه المرة. السبب الحقيقي والعميق هو أن الجيش لا يستطيع الانتصار ايضا في معركة قاسية ضد حركة التحرر الوطني الفلسطينية. في خضم المساعي المبذولة في الشمال قام الجيش الاسرائيلي بقتل 200 فلسطيني في غزة تقريبا، نصفهم من المدنيين، وأطلق أكثر من 10 آلاف قذيفة واختطف وزراء حكومة وجوع القطاع كله، ومع ذلك لم يتمكن من ايقاف اطلاق صواريخ القسام.

2 – على العهد الجديد أن يُعمق ويكرس الاعتراف بأن المفاوضات الحقيقية وحدها مع الفلسطينيين، وليس أي رئيس هيئة اركان تائه، هي القادرة على معالجة الصراع ولو من خلال التسويات الانتقالية. كل زعيم بعد رابين، بمن في ذلك شمعون بيرس واهود باراك، كانوا غارقين بهوس القوة العسكرية. المفاوضات يجب أن تتواصل بمصداقية ومن دون استرجال متعجرف مغرور مع الاستعداد لانسحابات بعيدة المدى، حتى اذا علقت المفاوضات مرة تلو الاخرى.

3 – الارتكاز الأوحد على امريكا هو مجرد طور عابر. شكرا يا ادارة بوش لأنك ترسلين لنا الذخيرة وتُخلصيننا من الورطات مع الامم المتحدة برئاسة كوفي عنان. كما نُعبر لك عن امتناننا عن خريطة الطريق التي لم توصلنا الى أي مكان. مساعدتك ضرورية من الآن من اجل إرساء خط واضح ومسار جلي للتسوية مع الفلسطينيين، وإن كان ذلك ممكنا لتسوية اقليمية أوسع نطاقا. هنري كيسنجر أطلق على ذلك في هذا الاسبوع اسم «صفقة ضخمة». ولذلك، اذا كانت الولايات المتحدة تطلق النار في العراق، فاننا ـ اجل مع اصبع جاهزة على الزناد ـ سنقوم بالتفاوض هنا. لهذا السبب يستوجب العهد الجديد نهجا جديدا نحو اوروبا، الأمر الذي يعزز العلاقة الاسرائيلية معها على حساب الإدمان على الاتصالات الهاتفية الآتية من جورج وكوندوليزا.

4 – أن نعرف، رغم كل ذلك، أن تهديد الاسلام المتعصب مع أفق آسيوي واسع، ليس خرافة، وأن هناك صراعا كبيرا قادما ضد المشروع النووي الايراني، وأن التسوية ليست نهاية فورية لكل اعمال العنف في هذا الحي.

5 – كما حدث عندنا دائما تعرج المعركة السياسية متخلفة وراء الوتيرة الزمنية. هي في الخلفية بالتأكيد عندما تبدأ فترة جديدة، بينما نجد أن الحزب الحاكم هو نوع من المزيج العجيب بين بلاط الحاخامات وبين عملية وراثية ملكية. «اولمرت إذهب»، هو شعار أحمق ليس لأن رئيس الوزراء متفوق في أدائه. عليه أن يبقى مع الجهاز الواهن من حوله حتى يتيح مدة من الوقت أمام القوى الجديدة حتى تُنظم صفوفها. من المحتمل جدا أن يعرج حزب كديما الآن الى الوراء. جنود الاحتياط يعودون الى البيت مع الكثير من أوجاع البطن على شاكلة موتي اشكنازي قبل ثلاثين عاما. عدد كبير من الاسرائيليين شاهدوا بلادهم وهي في إرباك كبير، عسكريا وسياسيا، على الجبهة الخارجية وفي العمق الداخلي. ولذلك هناك حاجة لأن تتم تعبئة الفراغ الكبير في الخارطة الحزبية بما يتلاءم مع العهد الجديد.

6 – ما يُسمى بالمجتمع المدني، هذا الذي يمتد من وراء الأطر السياسية، كان الوحيد الذي رد على الاوضاع بالطريقة الصحيحة. «المجتمع المدني» الاسرائيلي لم يتمكن من ترتيب صفوفه خلال شهر في الوقت الذي كانت فيه الحكومة والجيش يطيران صوابه بالتواءاتهما. هذا المجتمع يتضمن ايضا «فقاعة» منطقة الوسط المنبوذة بسبب استمتاعها بالملذات خلال الحرب، وكأنه قد أصبح من المحظور على الناس أن تستمتع هنا. بنيامين نتنياهو أطلق في هذا الاسبوع الشعار الفارغ الذي ينادي بالعودة الى «القيم التي ضمنت وجودنا وبقاءنا». ربما يعرف هو أي تاج يجب أن يعود الى مكانه. الاغلبية الاسرائيلية في العهد الجديد سترغب في شيء مغاير تماما: مجتمع مدني في اغلبيته يسعى الى الحياة الجيدة من دون قيود، ولكن مع التعاطف مع المحتاجين والمعوزين، مجتمع يبغض الفساد، عصري مع توجه للتسوية مع الفلسطينيين بدلا من الارتكاز الأوحد على عضلات الجيش. هذا وحده يشكل بداية لبرنامج حزب جديد.

7 – وحتى هذا ايضا: اعادة الاعمار في الشمال مع ذوق وخيال خصب، وليس عبر الاهمال الاسرائيلي الشهير من خلال إشراك خيرة المهندسين. كريات شمونة هي – عفوا – مدينة قبيحة متخلفة في خدماتها، وهي اذا كانت كذلك، ستعتبر خزيا لاسرائيل 2006. ما الذي ارتكبه سكان هذه المدينة المعذبون حتى يحصلوا على مثل هذه المدينة؟.

8 – وعلينا أن ندرك أنه من دون كل هذه الأمور وغيرها، لن نتمكن من الصمود في هذه المنطقة على المدى الزمني.

جدعون ساءمت
كاتب دائم في الصحيفة
(هآرتس) ـ 2006/8/16

### ليست صفعة ولكنها هزيمة بالضربة القاضية

# حرب لبنان ستدخل كتب التاريخ كمثل عن نهاية وهم اسطورة الجيش الذي لا يقهر

■ فشل الولايات المتحدة في حرب لبنان بدأ يتضح عندما تبنى الجنرال فستمورلاند، قائد القوات الامريكية في فيتنام، نهج «احصاء الجثث»، كبديل للانتصارات العسكرية. عندما لم يكن بامكانه الاشارة الى انجازات في ارض المعركة، قام هذا القائد بارسال عدد جثث جنود الفيتكونغ الذين قتلهم جنوده يوميا الى واشنطن.

في الاسابيع الأخيرة تبنى الجيش الاسرائيلي، كما تبين لنا، نهجه هذا. عندما يقوم الجيش الأكبر والأقوى في الشرق الاوسط بخوض منازلة طوال أكثر من اسبوعين مع 50 مقاتلا من حزب الله في بنت جبيل ولا ينجح في اخضاعهم، لا يتبقى أمام قادته إلا الاشارة الى عدد جثث مقاتلي العدو. بنت جبيل، كما يجب الافتراض، ستتحول الى رمز لحرب لبنان الثانية. ستكون هذه المعركة في تراث وتقاليد مقاتلي حزب الله مثل ستالنغراد لبنانية. أما بالنسبة لنا فستكون تذكارا مؤلما لفشل الجيش الاسرائيلي في الحرب.

زئيف شيف ( «هآرتس»، 8/11 ) قال إننا «تلقينا صفعة». يبدو أن المصطلح الأكثر ملاءمة هو «ضربة قاضية». نحن لسنا أمام فشل عسكري فقط. هذا فشل استراتيجي لم تتضح بعد تبعاته واسقاطاته السلبية بعيدة المدى. ومثل الملاكم بعد أن يتلقى الصدمة، نحن ما زلنا جاثمين على الارض في شبه إغماء محاولين فهم ما حدث لنا. مثلما أفضت حرب الايام الستة الى تغير استراتيجي في الشرق الاوسط وتكريس مكانة دولة اسرائيل كدولة اقليمية عظمى، قد تؤدي حرب لبنان الثانية الى عملية معاكسة. فشل الجيش الاسرائيلي في القتال يقض ثروتنا الأهم بالنسبة للأمن القومي – صورة الدولة القوية الجبارة التي تمتلك جيشا ضخما وقويا ومتطورا قادرا على ضرب أعدائنا وتوجيه ضربات ساحقة لهم إن تجرأوا فقط على التحرش بها. هذه الحرب، كما اتضح بسرعة كبيرة جدا، كانت حربا على «الوعي» و«الردع». وقد فشلنا في الحالتين.

ليست هناك أهمية بالغة بالنسبة لقوة الجيش الاسرائيلي الحقيقية، كما أنه لا توجد أي أهمية للقول بأن الجيش الاسرائيلي قد استخدم نسبة صغيرة فقط من قوته، وأن لديه أسلحة متطورة في ترسانته. الأمر المهم فعلا هو صورة الجيش الاسرائيلي ومعه صورة اسرائيل في نظر العدو الذي نقاتله وفي نظر الخصوم الآخرين في المنطقة.

وهنا يكمن الخطر الأفدح الذي تسببت به هذه الحرب. في دمشق وغزة وطهران، وفي القاهرة ايضا، ينظرون باستغراب للجيش الاسرائيلي الذي لا ينجح في إخضاع تنظيم عصابات صغير (1500 مقاتل حسب رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية وبضعة آلاف حسب مصادر اخرى) طوال أكثر من شهر، ويفشل مع دفع ثمن فادح في اغلبية المعارك التي يبادر اليها في جنوب لبنان، والأدهى من كل ذلك ـ أنه لا ينجح في شل قدرة حزب الله على اطلاق الصواريخ، الأمر الذي يُجبر أكثر من مليون مواطن اسرائيلي على ملازمة الملاجىء لأكثر من اربعة اسابيع. ما الذي حدث لهذا الجيش العملاق الذي لم ينجح بعد شهر من التقدم أكثر من بضعة كيلومترات في الاراضي اللبنانية ـ يتساءل الكثيرون من اولئك الذين يخططون للحروب القادمة ضد اسرائيل.

نجاح الردع الاسرائيلي كان مرتكزا على اعتراف العدو بأنه سيدفع ثمنا باهظا جدا اذا مس باسرائيل. هذا الأمر حال على سبيل المثال حتى اليوم، وخلال الحروب، دون اطلاق مئات الصواريخ السورية على العمق الاسرائيلي، حيث كان هناك خوف من توجيه اسرائيل لضربات قاسية لدمشق وغيرها من المدن السورية المركزية. ولكن عندما يُطلق أكثر من 3 آلاف صاروخ على الجليل وحيفا والخضيرة من دون أن تتمكن اسرائيل من جني الثمن من أي أحد، يتصدع الردع الاسرائيلي ويتضرر.

من المحتمل أن يظهر في دمشق في مناسبة قادمة من يقرر أن دفع العملية السياسية يستوجب اطلاق الصواريخ على تل ابيب، ذلك لأن اسرائيل لم تقم فقط بالرد الحقيقي على اطلاق الصواريخ من لبنان، وانما اضطرت ايضا الى الموافقة على تسوية أممية تُبقي على الترسانة الصاروخية بيد حزب الله.

لجنة أغرانت منحت مصطلح «النظرية» مغزى سلبيا في السياق الاستخباري. لجنة التحقيق التي ستتشكل كما نأمل، بعد هذه الحرب، سرعان ما ستكتشف أن الجيش الاسرائيلي وصانعو السياسة من خلفه قد أُصيبوا بسرعة كبيرة بداء النظرية الخاطئة في مسألتين. أولا، خلال السنوات الست الأخيرة تكرس الاعتقاد بأنه لن تكون هناك حاجة لمقاتلة حزب الله على نطاق واسع. اذا حدثت عمليات عسكرية في جنوب لبنان فستكون قصيرة ومحدودة حسب اعتقادهم. ثانيا، واذا ظهرت الحاجة لشن الحرب على حزب الله رغم ذلك، فان الجيش الاسرائيلي سينجح في تحطيم هذا التنظيم خلال ايام معدودات، وتفكيك قيادته وانهاء الحرب بشروط مريحة لاسرائيل.

وهكذا دخلنا الى الحرب. الجيش ترك رئيس الوزراء والحكومة يعتقدان أن سلاح الجو سينجح في تصفية قدرات حزب الله القتالية خلال ايام معدودات، ومن ثم سيسود وضع جديد في لبنان. على أساس هذه الوعود حدد اولمرت أهداف الحرب الطموحة والتي لم تكن قابلة للتحقق بطبيعة الحال.

مثلما حدث قبل حرب الغفران، كان هناك مزيج هدام من العجرفة والغرور والغطرسة والاستخفاف بالخصم. الجنرالات كانوا واثقين جدا من نجاح سلاح الجو لدرجة أنهم لم يُعدوا أي بديل في حالة الفشل في تحقيق الأهداف. وعندما اتضح بعد اسبوع أن حزب الله لا ينهار، وأن صواريخه لم تتضرر بصورة ملموسة، علق الجيش الاسرائيلي في ضائقة حقيقية وحالة من الإرباك. هذا هو سبب التردد في استخدام القوة وانعدام العزيمة والتصميم في الدفع بالقوات البرية.

لجنة التحقيق ستضطر الى تفحص كيفية دخول الجيش الى هذه الحرب من دون اعداد بدائل لاستخدام القوة، ومن دون التخطيط لكيفية انهائها. فشل المستوى السياسي في تبني السياسة التي اقترحها الجيش من دون محاولة تفحص منطقها واحتمالات نجاحها، ومن دون تفحص البدائل لهذه السياسة. عملية اتخاذ القرارات التي قادت الى هذه الحرب كشفت مرة اخرى عن الخلل الخطير جدا في عملية رسم السياسات على مستوى الأمن القومي. منذ اقامة الدولة لم تُشكل أي حكومة هيئات استشارية مهنية قادرة على مساعدتها بصورة جدية في تدارس وتفحص اقتراحات الجيش وخططه. في هذه المرة، مثل كل المرات السابقة، كان الجيش وليس الحكومة هو الذي حدد ما ستفعله اسرائيل في لبنان. مجلس الأمن القومي الذي يعتبر هذا دوره المنوط به لم يُطالب بتمحيص خطط الجيش وآثارها واقتراح البدائل.

الغطرسة والثقة الذاتية المفرطة التي ميزت قيادة الجيش تسببت في اهمال تحصين الجبهة الداخلية. ذلك لأنه اذا كان من الواضح أن سلاح الجو سيقضي على القواعد الصاروخية خلال عدة ايام فلماذا يُطلب من سكان المنطقة الشمالية اعداد الملاجىء والتزود بالمؤن. النتيجة معروفة. أكثر من مليون مواطن قبعوا في الملاجىء لأكثر من شهر باحثين عن الطعام من دون ظروف حياتية ملائمة.

وبطبيعة الحال الاستخبارات ايضا. المفاجآت تتالت مرة اخرى ومعها الاخفاقات، التي يعود بعضها لتبني النظرية الخاطئة بصدد قوة وقدرات حزب الله. نجاح حزب الله في مفاجأة دورية للجيش الاسرائيلي واختطاف اثنين من عناصرها، الأمر الذي أدى الى اندلاع هذه الحرب، نابع من فشل استخباري. مخابرات الجيش الاسرائيلي لم تُقدر بصورة صحيحة قدرات حزب الله القتالية، ولم تعرف بوجود أنفاق على مقربة من مواقع التنظيم، كما اخطأت في جمع المعلومات حول استعدادية حزب الله وجاهزيتهم في بنت جبيل وغيرها المزيد المزيد من الاخفاقات الاستخبارية.

استخبارات سلاح الجو فشلت هي الاخرى عندما لم تعرف بوجود صواريخ ارض – جو الايرانية لدى حزب الله، والتقدير الاستخباري بصدد المحافظة على القدرة الصاروخية للحزب واستمراره. الاستخدام الناجح للصواريخ المضادة للدبابات على أيدي مقاتلي حزب الله كشف هو الآخر عن فشل استخباري يُذكر بدرجة كبيرة لما حدث في عام 1973.

الجيش الاسرائيلي قام بنصب بطاريات الباتريوت بصورة صاخبة ومدوية بجانب حيفا وصفد. التغطية الاعلامية الواسعة لنصب هذه المنظومة الدفاعية رمت الى طمأنة سكان الشمال، ولكن منذئذ لم نسمع حتى كلمة واحدة عن هذه المنظومة الدفاعية المدهشة. كل ما هو معروف أنه لم تجر محاولة واحدة حتى لاعتراض صواريخ حزب الله. لجنة التحقيق ستضطر ايضا الى التحقق من قرارات الجيش في مجال الوقاية من الصواريخ الهجومية. مليارات الدولارات صُرفت على المنظومة المضادة للصواريخ، إلا أنها لم تتجسد في ساعة الاختبار. كما يتوجب التحقيق في قرار الجيش للتوقف عن تطوير مشروع «النيوتيلوس»، المنظومة الدفاعية القائمة على استخدام الليزر ضد الكاتيوشا.

الدولة تخصص 11 مليار دولار في كل سنة لميزانية الدفاع. 15 في المائة تقريبا من المنتوج القومي الخام مخصصة للأمن. ومع ذلك، عندما يستدعون جنود الاحتياط يتبين أنهم يفتقرون للعتاد الأساسي: الخوذات، والسيارات وحتى النقالات. وحدات كاملة اضطرت للقتال أكثر من يوم من دون طعام وماء. الى أين ذهب كل هذا المال؟ هذا موضوع يجب أن تتناوله لجنة التحقيق.

يبدو أن ذروة الوقاحة هي تلميحات ضباط كبار في أن النقص في العتاد للجنود الذين أُرسلوا الى لبنان نابع من تقليص الميزانية الأمنية. ربما تعتبر هذه فرصة للقضاء على الذريعة المتواصلة التي تذرع بها الجيش وهي تقليص الميزانية. هذه الميزانية لم تتقلص في العقد الأخير، بل ازدادت، واسرائيل تخصص للميزانية الدفاعية من مجموع مواردها أكثر من أي دولة ديمقراطية اخرى في العالم ( 15 ضعفا بالمقارنة مع اليابان وثلاثة أضعاف بالمقارنة مع امريكا ). هذه مسألة يتوجب التحقق من مصداقيتها ومبرراتها.

حرب يوم الغفران محفورة في الذاكرة كحدث انعطافي استنهاضي، حيث تصدعت بسببها ثقة الجمهور بالجيش. مرت سنوات غير قليلة الى أن استعاد الجيش هذه الثقة. ما زال من المبكر أن نُقدر اذا كانت حرب لبنان الثانية ستُستذكر كخط انكسار سيصحو الجمهور من بعده من وهم قوة الجيش الاسرائيلي غير المحدودة.

رؤوبين بدهتسور
كاتب دائم في الصحيفة
(هآرتس) ـ 2006/8/16

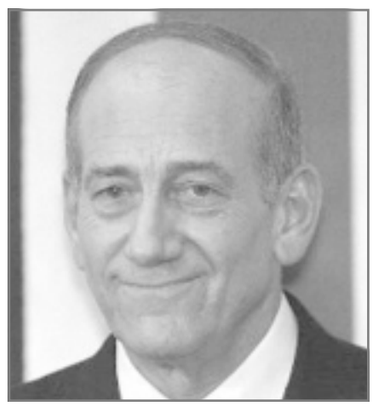

المتهمون بالهزيمة: وزيرة الخارجية تسيبي ليفني ورئيس الاركان دان حلوتس ووزير الدفاع عمير بيرتس ورئيس الوزراء ايهود اولمرت

# اولمرت اعترف بالمسؤولية عن الهزيمة ولكنه يريد التملص من المحاسبة

■ على طاولة الرئيس الامريكي ترومان وُضعت لافتة تقول: «هنا تنتهي المسؤولية». رئيس الوزراء، اهود اولمرت، قام باستخدام ضمني لهذا الالتزام عندما قال أمام الكنيست أمس الاول إنه لا يسعى لتقاسم المسؤولية عن المبادرة الى الحرب وطريقة ادارتها مع أي أحد – ولكنه بدا خلافا لنظيره الامريكي (هاري ترومان) غير مزمع على تنفيذ ما يقوله، ذلك لأنه صرح في نفس السياق «إننا لا نملك حرية كاملة بالاستمتاع في المناكفة الهوجاء وتوجيه الاتهامات واحدا الى الآخر». الرسالة فُهمت: ليس لتصريح رئيس الوزراء النبيل أي رصيد حقيقي. هو لا ينوي وضع مسؤوليته الشخصية عن الفوضى التي لحقت بالدولة في الشهر الأخير، على المحك. وحتى يُزيل أي شك في أن تصريحه النبيل ذاك مجرد كلمات، قام مقربوه بالتسريب بعد ساعة من الزمن بأنه عارض القرار البائس بالزج بعشرات آلاف الجنود الاضافيين الى المعركة بعد اعلان مجلس الأمن عن وقف اعمال العداء. «وزير الدفاع والجيش هم الذين دفعوا بهذا الاتجاه»، قال مساعدو اولمرت.

ما معنى هذا القول. اذا كان رئيس الوزراء قد عارض توسيع القتال، فلماذا صادق على ذلك اذن، وكيف يجرؤ أعوانه على تطهيره من المسؤولية عن النتائج الفادحة (33 قتيلا)؟ أضف الى ذلك أننا نتساءل كيف يتساوق قرار الاندفاع السريع نحو نهر الليطاني مع ميل الجيش المفزوع والمضطرب لاخراج قواته «بسرعة وبحذر» من الاراضي اللبنانية مع توقف اطلاق النار؟ واذا لم يكن اولمرت ينوي بالفعل توسيع المعركة، وأنه كان يسعى الى تحقيق وقف اطلاق النار، فلماذا وافق على إزاحة قائد المنطقة الشمالية قبل ذلك؟ فما الحاجة لمثل هذه الخطوة المهينة لقائد الجبهة في اليوم الأخير من المعركة وعندما تكون الحرب قد أوشكت على الانتهاء؟.

اولمرت بدا خلال خطابه أمام الكنيست مثلما كان في بداية الحرب وخلالها، رجلا ذا فجوة غير سليمة بين نواياه المعلنة وقدرته (أو رغبته) في تحقيقها. هو حدد للحرب أهدافا غير قابلة للتحقق («اعادة المخطوفين»، «تصفية القوة العسكرية لحزب الله»)، هو صور للناس واقعا مزيفا («جبهة داخلية قوية»، «نحن سننتصر»)، كما يطرح النتائج بصورة مضللة («تغير استراتيجي في الشرق الاوسط»، «كانت يد جنودنا هي العليا في كل معركة مع حزب الله»). قرار مجلس الأمن الذي يعتبر أهم انجاز للحرب سيصبح رويدا رويدا مجرد غلاف خارجي فارغ لا يمكن تطبيق النوايا الحسنة التي يتضمنها. الأكثر من ذلك أن قول اولمرت بأن اسرائيل ستواصل ملاحقة قيادة حزب الله برئاسة حسن نصر الله، يبشر بمواصلة المجابهة المسلحة في واقع الأمر، ذلك لأن على الدولة في هذه الحالة أن تنشط بصورة عنيفة داخل الساحة اللبنانية اذا سنحت لها الفرصة الملائمة حتى تجسد هذا التوجه، ومن الذي يضمن لنا في مثل هذه الحالة بأن لا يؤدي ذلك الى تجديد الهجمات على العمق الاسرائيلي؟.

عندما يُصرح اولمرت بأنه المسؤول الاول والأعلى عن طريقة ادارة الحرب، ولكنه يُحجم في الوقت ذاته عن استخلاص العبر الشخصية المطلوبة، فانما يتصرف وفقا لمعيار هَيمن على الحياة الجماهيرية في السنوات الأخيرة في بلادنا: كفى للاعترافات، ولا حاجة لدفع الثمن المطلوب عن السلوك الاشكالي. هذا ما تفعله الشخصيات العامة (والصحفيون) الذين يتورطون في تناقض بين واجبهم وسلوكهم المنفعي وغير اللائق. هذا السلوك ينطبق على الجنرالات وكبار القادة العسكريين عندما ينكفئ الواقع في وجوههم ويكشف عوراتهم («لم نفاجأ»). في العادة تتيح طريقة توجيه الأوامر لمن فشلوا بأن يتملصوا من المحاسبة عن فشلهم: فشلهم يتحول من سلوك مرفوض وفضائحي الى موقف غير لطيف فقط. اولمرت يأمل أو يفترض أن هذا ما سيحدث معه في هذه المرة ايضا. ربما. ومع ذلك يتوجب عليه أن يأخذ في الحسبان امكانية ظهور موتي أشكنازي آخر ليقوم باضراب مفتوح عن الطعام قبالة ديوانه، مطالبا بتفسير لموت 118 جنديا و40 مدنيا، وغيرها من أضرار الحرب وخسائرها.

**عوزي بنزيمان**
**محلل سياسي وكاتب دائم في الصحيفة**
**(هآرتس) ـ 2006/8/16**

# انتهت الزعامة.. اذا رحل الاغرار اولمرت وبيرتس وليفني فمن سيخلفهم؟

■ يعود جنود الجيش الاسرائيلي في هذه الايام متعبين ومنهكين، سواء جنود الاحتياط أو النظاميين، من ميدان المعركة. أغلبيتهم صامتون، حاليا. ولكن في أطراف المعسكر ترى بعض الاستثناءات: هنا وهناك بعض الجنود يفتحون فمهم، وضباط يتحدثون، وكبار الضباط، كعادتهم، يتخفون وراء المجهول، ويحكون القصص عما كان غير صحيح، عند غيرهم، وكأنه لم يكن عندهم شيء غير صحيح، وأن كل شيء كان عندهم جيدا.

لا يمكن الخطأ في مثل هذا الصمت، فبعد ايام معدودة، بل ربما بعد عدة اسابيع، سيفيق الجنود من صدمتهم في لبنان ويعربون عن رأيهم، هذا من حقهم: فقد أُرسلوا الى الامتحان الأصعب الذي يواجهه الانسان، قتال لانقاذ الروح والحياة، ووقوف على حافة الموت. من واجبهم أن يقولوا لمن أرسلهم الى هناك، رأيهم. فقد بدأنا نسمع بعض الأصوات، لكن ذلك ما يزال ضعيفا وكأنه قطرات الماء، وبعد ذلك سيكون مثل السيل العارم. سيقوم، أو لا يقوم، من بينهم اشخاص لقيادة الاحتجاج: فمن سمع ذات يوم عن «الأمهات الأربع» يوما واحدا قبل أن يخرجوا الى الجمهور؟ ومن كان يعرف شيئا عن موتي اشكنازي، يوما واحدا قبل أن يبدأ إضرابا عن الطعام ضد قادته في حرب يوم الغفران؟. كلما تكاملت صورة الوضع حاليا، فانها ستكون صعبة للغاية: لا شيء، ولكن لا شيء، في المجال العسكري أو المدني كان جاهزا ومستعدا لهذه الحرب، ولم "يدق" كما هي الحال في وقت المعارك. من التجارب الماضية تعلمنا أنه لا يمكن حتى لسيل عارم من الماء أن يغطي محاولات السلطة، وأنه في نهاية المطاف سيتم تشكيل لجنة تحقي